وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

مخبر التحديات الديمغرافية بالجزائر

المؤتمر الدولي بعنوان:

المدينة والتحديات الديمغرافية

الاسم : جمال اللقب: لعشب.

الجنسية: جزائري البلد: الجزائر

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه.

التخصص: ديمغرافيا.

القسم: علم الاجتماع والديمغرافيا

جامعة الانتماء: جامعة باتنة 01.

الهاتف: 0770953583.

البريد الإلكتروني: laacheb.djamel@univ-batna.dz.

الاسم: وليد اللقب: مباركي.

الجنسية: جزائري البلد: الجزائر

القسم: علم الاجتماع والديمغرافيا

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه.

التخصص: علم اجتماع حضري.

جامعة الانتماء: جامعة باتنة 01.

الهاتف: 0661178687.

البريد الإلكتروني: mebarkiwalid412@gmail.com.

محور المداخلة: المحور الثاني الفقر، البطالة، سوق العمل ودور العمل الجمعوي.

عنوان المداخلة: المشاكل السوسيو ديمغرافية وتأثيرها على جودة الحياة الحضرية .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المشكلات السوسيو ديمغرافية في التأثير على جودة الحياة الحضرية من خلال طرح بعض المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية التي تقيس جودة الحياة الحضرية ومستوياتها بالتجمعات الحضرية وخلصت الدراسة إلى أن درجة تحقيق جودة الحياة داخل الوسط الحضري في الجزائر تتطلب تظافر الجهود وعمل خطط استراتيجية تساعد على تحقق التنمية في جميع المجالات وتساهم في تحسين الحياة في الوسط الحضري عموما.

الكلمات المفتاحية:

المشكلات، السوسيو ديمغرافية، جودة الحياة الحضرية.

Summary:

This study aims to reveal the role of socio-demographic problems in affecting the quality of urban life by presenting some social and demographic indicators that measure the quality of urban life and its levels in urban areas. The study concluded that the degree of achieving quality of life within the urban center in Algeria requires concerted efforts and the work of strategic plans. It helps achieve development in all fields and contributes to improving life in urban areas in general.

key words:

Problems, socio-demographics, quality of urban life.

1- مقدمة:

تسعى الدول والحكومات لتحقيق الرفاهية لأفرادها من خلال إشباع حاجياتهم الاجتماعية والنفسية والمادية وهذا لا يتأتى إلا من خلال الاستخدام الأنسب والأمثل للعنصر البشري في سبيل تحقيق التنمية وتحسين جودة الحياة، ولكن تحقيق التنمية داخل تلك المجتمعات يعترضه جملة من المشاكل منها ما هو اجتماعي كالعنف والفقر والبطالة ومنها ما هو ديمغرافي كالزيادة السكانية والاكتظاظ السكاني داخل المجال الحضري؛ هاته المشكلات السوسيو ديمغرافية بطبيعة الحال تخلق مجتمعات حضرية ذات نمط عمراني عشوائي وبؤر توفر مناخا جيدا للانحراف وتفشي الجريمة بمختلف أنواعها التي تخلق حياة حضرية ذات جودة رديئة وتؤرق حياة المواطن وتعرقل سيرورة عجلة التنمية المنشودة داخل الوسط الحضري.

2- الإشكالية:

تعد العلاقة بين السكان والمدينة وبين السكان والتنمية وانعكاسات هاته العلاقة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية موضع جدل فكري ونضري في أدبيات التنمية الاجتماعية فمن الباحثين والدارسين من برى أن الازدحام والزيادة في عدد السكان بفعل النمو الديمغرافي السريع تؤثر وبشكل سلبي على جودة الحياة داخل المدينة كفضاء حضري له خصوصياته ومميزاته الاجتماعية والمادية والفيزيقية فالمشكلات السوسيو ديمغرافية كما ذكرنا سابقا لها انعكاسات على المستويات المجالية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هاته المشكلات نذكر البطالة والازدحام السكاني و الزيادة السكانية والفقر الحضري كلها تؤثر وبشكل عام على جودة الحياة الحضرية فهنا نرجع إلى ما ساقه دوركايم في هذا المجال خصوصا في جزئية أن الظاهرة الاجتماعية لا تفسر إلا بظاهرة أخرى فالبطالة والفقر كظواهر اجتماعية لا محالة يسببان باثولوجيا اجتماعية كالجريمة والعنف، والفقر يساهم أيضا في انتشار التحضر العشوائي كانتشار الصفيح والمظاهر الريفية المختلفة التي تؤثر سلبا على المظهر العام للمدينة كمركز حضري.

من خلال ما سبق تتمحور إشكالية دراستنا هذه على المشكلات السوسيو ديمغرافية وتأثيرها علة جودة الحياة الحضرية ومنه نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى أثرت المشكلات السوسيو ديمغرافية كالبطالة و الفقر الحضري والزيادة السكانية على جودة الحياة الحضرية ؟

3- أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على تأثير المشكلات السوسيو ديمغرافية المختلفة كالبطالة والفقر والازدحام السكاني على جودة الحياة الحضرية من خلال إبراز أسبابها وسلبياتها اجتماعيا وديمغرافيا وإحصائيا على المدينة كما تحاول هذه الدراسة الكشف عن العلاقة الموجودة بين الظواهر الاجتماعية والديمغرافية والمدينة وسكانها واكتشاف جوانب القصور التي أدت بهاته الظواهر إلى التأثير المباشر على ساكنة المراكز الحضرية.

4- أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة في كون هذا الموضوع من المواضيع التي نالت اهتمام الدارسين والباحثين لارتباطها بالبناء السوسيو حضري لمجتمع المدينة من خلال تهديد هذا البناء بعدم الاستقرار هذا الأمر

أدى إلى تزايد الاهتمام بدراسة أسباب المشكلات السوسيو ديمغرافية وكيفية تأثيرها على الحياة الحضرية لارتباطه بجودة الحياة الحضرية.

كما أن الدراسة تكتسب أهميتها في أنها تتناول موضوع هام يمس الحياة الحضرية وأن دراسة هذا الموضوع يساعد على بلورة بعض الحلول وإيجاد خطط وسياسات حضرية للحد من المشكلات السلبية التي تهدد جودة الحياة الحضرية.

5- مفاهيم الدراسة:

5-1- المشكلات السوسيو ديمغرافية:

❖ **لغة:**

"المشكلة في اللغة من أشكل أي ألتبس والمشكل هو الملتبس وهو عند الأصوليين مالا يفهم عليه دليل غيره".(غربي، 2020، ص 16)

❖ **اصطلاحا:**

هي ظاهرة اجتماعية سلبية تولد صعوبات وعراقيل تعيق السير الحسن والأمثل للمجتمع، ويعرفها محمد عاطف غيث

" خلل اجتماعي يمس الوظيفة دون البناء".(غربي، 2020، ص 17)

كما يعرفها بيتر ولسلي (peter wolslex):" أنها سلوك اجتماعي ناتج عن سلبية وتعاسة عامة أو خاصة تصيب المجتمع والأفراد تتطلب مواجهة جماعية للحد منها".(غربي، 2020، ص 18)

فمما سبق نرى أن المشكلات الاجتماعية تتكاثر وتوجد حينما يصيب المجتمع اللا معيارية من فقدان للقيم واضطراب العلاقات الإنسانية وغياب سيادة القوانين.

5-2- الجودة:

❖ **الجودة لغة:** الجودة لغة تعبر دائما عن سمة ملاصقة للموصوف أو الشيء الجيد وهي نقيض الرداءة ويقال جاد جودة أو أجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل.(بن غضبان، 2015، ص 28)

❖ **اصطلاحا:** تبلورت العديد من المحاولات لتقديم تعريفات لمفهوم الجودة في كافة التخصصات كالعلوم الاجتماعية والإنسانية، التجارية، الإدارية وغيرها حيث القاسم المشترك بينها هو إعطاءها سمة وصفة خاصة أناها تناقض الرداءة دائما.

ويرجع أصل المصطلح إلى المفردة اليونانية qualitos والتي تقصد طبيعة الشيء ومدى صلابته وشدته كما يتم إعطاء العديد من التعريفات لمصطلح الجودة نذكر منها:

تعريف معهد الجودة الفيديرالي الأمريكي" الجودة هي أداء العمل الصحيح بشكل صحيح من المرة الأولى".

تعريف جوزيف بوران (1989)" الجودة مدى مطابقة وملاءمة المنتج للاستعمال بغض النضر عن حالة وضع المنتج".

تعريف كروسي" الجودة هي المطابقة مع المتطلبات فكلما كانت المطابقة مرتفعة فهذا يدل على جودة المنتج أي أنه ذو نوعية جيدة".(بن غضبان، 2015، ص 30)

5-3- الحضرية:

يعتبر مفهوم الحضرية مفهوما واسعا وفضفاضا بسبب اتصاله بكل مظاهر الحياة الحضرية الذي تشمل القضايا والظواهر الاجتماعية والديمغرافية والثقافية والاقتصادية، وتعرف الحضرية بأنها المنتج النهائي لعمليات التحضر.(ناصف، 2006، ص 15)

5-4- جودة الحياة الحضرية:

هي الدرجة التي يستمتع ويستفيد فيها السكان من عيشهم داخل المجال الحضري الذي يشغلونه أي استفادتهم من أكبر قدر ممكن من الخدمات ذات النوعية الجيدة؛ سواء كانت هذه الخدمات صحية تعليمية ... حيث تشير هذه الاستفادة لنوعية الحياة الجيدة مناقضة بذلك للرداءة كما نستطيع القول أنها رفاهية السكان من خلال ابتعادهم عن المشكلات السوسيو ديمغرافية المختلفة واقترابها من الإحساس بالرضا عن الحياة الحضرية التي يعيشونها داخل بيئة حضرية معينة.

6- البناء النظري للدراسة:

أولا البطالة:

أصبحت ظاهرة البطالة مشكلة اجتماعية عالمية حيث لا يخلو بلد في العالم لا يعاني من هذه الظاهرة ومن آثارها بحيث تعتبر من اصعب وأعمق المشكلات لأنها مشكلة مركبة تشمل جميع مجالات الحياة وتؤثر عليها لذا تعرف بأنها ظاهرة مركبة تشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وقد بدأ ظهور هذه المشكلة كأزمة عالمية مع ظهور الثورة الصناعية مطلع القرن الماضي.

من خلال ما سبق ذكره نؤكد أن البطالة كظاهرة مركبة تؤثر على المجتمع في جميع مجالاته الحيوية التي لها علاقة مباشرة بحياة الساكنة خصوصا سكان المدن حيث شهدت هاته الأخيرة أي المدن تزايد سكاني كبير مع نقص في إمكانيات توفير مناصب العمل هذا النقص يولد تأثيرات كبيرة على البناء الاجتماعي الحضري المتمثل في مجتمع المدينة هذه التأثيرات سنسوقها عل شكل أبعاد نبين من خلالها مدى تدني جودة الحياة الحضرية جراء مشكلة البطالة، وللبطالة العديد من التعاريف والأنواع سنأتي على ذكرها بإيجاز لتوضيح هذه الظاهرة مفاهيميا؛ وتعرف البطالة أنها بقاء الفرد القادر على العمل خارج نطاق العمل المنتج.

وهي أيضا ندرة مناصب العمل وشحها للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه.

وتعرف أيضا عدم القدرة على تحقيق الشغل سواء إنتاجي أو خدماتي مع توفر الخبرة واستعداد الأفراد للعمل.

أو هي السعي الحثيث للأفراد في البحث عن العمل وعدم توفره للنقص الكبير في توفر مناصب قارة للعمل.

فمن خلال سردنا لهاته التعاريف وجب الإشارة إلى نقطة هامة وهي وجود اختلاف في مسببات البطالة عندنا وعند العالم المتقدم فأحد أهم أسبابها في المجتمعات الحضرية الصناعية هو التطور التكنولوجي والصناعي الهائل الذي أدى تدريجيا إلى التخلي عن اليد العاملة البشرية أما في المجتمعات الحضرية العربية فهي مرتبطة أساسا بمشكلات التخلف كتخلف وسائل الإنتاج ضعف القطاعات الإنتاجية

والاقتصادية على استيعاب الموارد البشرية الهائلة التي تتزايد بتزايد النمو السكاني أيضا انخفاض و مجانية التعليم وضعف التنسيق بين متطلبات عالم الشغل ومقررات التدريس.

الاعتماد على الريع النفطي، ولمشكلة البطالة أنواع نذكر منها البطالة الصريحة هو التعطل الكلي عن العمل للأفراد القادرين والراغبين في العمل و البطالة المقنعة وهي تكدس العمال في المؤسسات والورشات بشكل كبير احدث فائضا بين ما تحتاجه المؤسسات وما تشغل من عمال و هناك البطالة غير المقنعة و البطالة الإجبارية و الاختيارية و الموسمية و لتحديد مثلا عدد البطالين في مجتمع ما تحسب نسبة البطالة كالتالي:

كالتالي : التعطل = (حجم البطالة عدد العاطلين)//(إجمالي قوة العمل)×100. (عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 12)

طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد و الاسرة والمجتمع وور الدولة في مواجهتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 2015.

1- البعد الاجتماعي:

يعود ظهور مشكلة البطالة إلى العديد من التغيرات الاجتماعية ومن بين ومن بين هذه التغيرات الهجرة أو النزوح الريفي من الأرياف إلى المدن هاته الهجرة الباحث أهلها عن فرص عمل، وحياة اجتماعية ذات جودة أفضل تؤدي إلى نتائج اجتماعية عكسية على المدن وقاطنيها من خلال ظهور أحياء عمرانية عشوائية داخل المحيط الحضري الذي يقطنه عدد كبير جدا من السكان هم خليط ثقافي ونسيج اجتماعي مختلف يتباين مستواهم الاجتماعي مما يجعلها بؤرا إجرامية وتربة خصبة للانحراف نتيجة التكدس السكاني الكبير وعد توفر جودة الحياة الحضرية الخاصة بهم، مما يؤدي إلى زيادة الجريمة والتهميش الاجتماعي المنتج للعنف، حيث تتراجع المستويات السوسيو أمنية كأهم القيم المجسدة لجودة الحياة داخل المدينة.

إلى جانب هذا يعاني سكان مجتمع هذه الأحياء من الاغتراب عن المجتمع المحلي الحضري الذي لامحالة يولد الشعور بالفشل والإحباط والنقص لديهم مما ينعكس سلبا على علاقتهم بالمجتمع ككل و تتراجع قدراته عن مقاومة المشكلات السوسيو نفسية جراء مشكلة البطالة مما يعرضه للتأثر بالتيارات الاحترافية التي تفقد مكتسبها ولاءه للمجتمع الحضري(عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 20)، فمن خلال هذا تتدهور جودة الحياة الحضرية كما قلنا سابقا نتيجة للهجرة وزيادة النمو السكاني الذي لا يتوافق مع الخدمات المقدمة داخل الوسط الحضري كذلك ينتج عن إنشاء التجمعات العشوائية الغير رسمية، سوء التغذية للسكان، انتشار الأمراض في غياب المسكن الصحي بيئة غير آمنة وبالحديث عن الأمن وافتقاده الذي يعتبر مؤشرا هاما لقياس جودة الحياة الحضرية نبرز في العنصر الموالي؛ البعد الأمني كأحد أبعاد ظاهرة البطالة باعتبارها ظاهرة مركبة شملت جميع المجالات.

2- البعد الأمني:

من اعقد واخطر الأبعاد لظاهرة البطالة لأنه يهدد استقرار المجتمع وامن الدولة ويزداد هذا البعد خطرا وسلبا على الدولة والمجتمع كلما زادت وانتشرت البطالة على المجتمع خصوصا الحضري منه الذي يشكل مثلا في الجزائر نسبة مرتفعة جدا تصل إلى حوالي 90% من مجموع السكان لذا فتأثيره على المدينة أو الوسط الحضري كبير جدا فالإحصائيات في هذا المجال تقدم ارقما مهولة عن الجريمة ،العنف ،الاغتصاب ، المخدرات ..... داخل الأوساط الحضرية وهذا لا محالة يوثر بشكل كبير على جودة الحياة داخل المجتمعات الحضرية المدنية باعتبارالخدمات الأمنية الحضرية مؤشر و مقياس هام جدا لقياس مدى الجودة التي تتميز بها الحياة الحضرية(عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 17)، من خلال كثافة الخدمات الأمنية وانتشارها عبر المجالات الحضرية السكنية التي شهدت تطورا عمرانيا كبيرا يقابله نقص كبير في الخدمات الأمنية مع تزايد ظاهرة البطالة هذا ما احدث مشكلة سوسيو أمنيه تتمثل في تزايد الجريمة مع انخفاض الكثافة الأمنية داخل المحيط الحضري أي عدم توافق الخدمات والموارد المخصصة للمراكز الحضرية مع حاجيات السكان خصوصا فيما تعلق بالشغل والعمل والخدمات الأمنية التي كما قلنا سابقا احدث فجوة أمنية لها تأثير كبير على استقرار الحياة الحضرية، فكلما زادت معدلات البطالة زادت معها معدلات الجريمة حيث ترتبط الجريمة بمشكلة البطالة ارتباطا وثيقا من خلال ان البطالة سبب للسلوك الإجرامي لدى الأفراد العاطلين عن العمل في المجتمعات الحضرية خاصة؛ اذا فالعلاقة بينهما "البطالة والجريمة " علاقة ديناميكية تساهم في انخفاض الجودة في الحياة الحضرية لان الأمن من الحاجات الأساسية والضرورية التي يحتاجها الأفراد والمجتمعات فبافتقاد هذا الاستقرار السوسيو نفسي تكون البطالة قد سببت لنا الكثير من المشكلات والأمراض الاجتماعية والأمنية؛ كعنف، والاغتصاب، والاعتداء على أفراد المجتمع، تسكع الشباب في الطرقات وما يصاحبه من أثار تتمثل في العنف اللفظي والتحرشات الجنسية تجاه الآخرين، التنمر، الشجارات، ترويج الحبوب المهلوسة التي تعرف رواجا كبيرا بين شباب المدن، تأخر سن الزواج، الطلاق، التفكك الأسري .....الخ

لذلك تعتبر البطالة اهم محفز لنشوء الصدمات بين الأنظمة السياسية والشباب بصفة خاصة الشباب الحضري، هذه الصدمات تودي إلى قيامهم بأفعال ضد المجتمع نتيجة السخط عن ظروفهم المادية والاجتماعية وكنتيجة أيضا لكرههم للنظام السياسي وقياداته. (عبد الرؤوف عامر، 2015، ص 16)

ثانيا الفقر:

ان العيش في الوسط الحضري تتخله جملة من المشاكل التي يعاني منها السكان والتي تؤثر على نوعية الحياة الحضرية ولعل أهم مشكلة تعاني منها البشرية الفقر الذي يعتبر من بين أكثر الموضوعات التي شغلت العلماء، وذلك لمعرفة مسبباتها وإيجاد حلول لها ومعرفة تأثيرها على المجتمعات وعلى الحياة داخل الوسط الحضري.

1- تعريف الفقر:

❖ **لغة:**

جاء في لسان العرب أن الفَقر أو الفُقر ضد الغنى وقدر ذلك أن يكون له ما يكفي عياله، قال أبو عمرو ابن العلاء فيما يروي عنه يونس: «**الفقير الذي لا ما يأكل، والمسكين الذي لا شيء لا** »، وروى ابن سلام عن يونس قال:« **الفقير يكون لا بعض ما يقيما، والمسكين الذي لا شيء لا** ».

وجاء في المعجم الوسيط أن مصدر كلمة فقر هو مأخوذ من العمود الفقري للإنسان، فالفقير هو الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من قلة الفقر ولم يعد قادرا على الحركة، لأن العمود الفقري للإنسان هو الذي يجعله مستويا، واقفا قادرا على الحركة.(تواتي، 2021، ص ص 334-335)

❖ **اصطلاحا:**

لم يتفق العلماء على تعريف جامع للفقر فتعددت التعاريف واختلفت حول ظاهرة الفقر فعلماء الاقتصاد يركزون على الجوانب الكمية للفقر أكثر أما علماء الاجتماع فيركزون على الأبعاد الاجتماعية وبين هذا الاختلاف نجد مجموعة من التعاريف تتباين من الكم إلى الكيف:

يعرفه **Lipton:** " أنه يكون الفرد فقيرا إذا كان لا يقدر أن يحصل على الموارد الاقتصادية بالقدر الكافي، و من الواضح أيضا أن الفقر لا يمكن اعتباره كمشكل مالي فقط،، لكن ما يمس كل جوانب الحياة الاجتماعية، خاصة الشروط البيئية للصحة و التعليم".

ويضيف **M.Karaillon** "بأن الفقر يمكن أن يوجد في مجتمع معين إذا كان في هذا المجتمع شخص أو عدة أشخاص لم يصلوا بعد إلى مستوى أدنى ومقبول من الرفاهية الاقتصادية على حسب مقاييس هذا المجتمع".(بن دراوة، 2009، ص 8)

❖ **تعريف البنك الدولي:**

في تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 1990 يعرف الفقر " بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة "، إلا أن الاهتمامات المتواصلة للبنك الدولي حول الفقر منذ مطلع التسعينات، أعطى تعريفا للفقر " وهم الأشخاص الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل".

❖ **تعريف الأمم المتحدة:**

الفقر هو عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزا تاما عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة على تحقيق أقل قدر من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، وقد تم استنتاج الفقر على أنه قصور القدرة الإنسانية.(حفصي بونبعو، 2011، ص ص 13-14)

من خلال ما سبق تجمع كل التعاريف على أن الفقر يعني الحرمان سواء من الجانب المادي وهو تدني مستوى المعيشة الذي بدوره يؤثر على الجانب الاجتماعي من كل النواحي خصوصا التمتع بحياة صحية ومستوى تعليمي لائق ومسكن يوفر متطلبات الحياة كل هذا يدل على أن ظاهرة الفقر ظاهرة متشعبة

تتخللها مجموعة من العوامل التي تساهم في انتشارها تمس جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2- أنواع الفقر:

- **الفقر المطلق:**

عرفت الأمم المتحدة في عام 1995 هذا النوع من الفقر بأنه حالة تتميز بالحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والمأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات، بحيث لا يعتمد فقط على الدخل ولكن أيضا على الحصول على الخدمات.

- **الفقر النسبي:**

يعبر عن مقدار نسبي يحدد عادة بمتوسط الدخل الوطني، بحيث يوضح قيمة دخل الفرد أو الأسرة مقارنة مع متوسط الدخل الوطني، كما يتحدد بأن يكون مثلا (10%) من السكان الأدنى دخلا، وهذا ما يعني أن الفقر النسبي بتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر.

- **الفقر المدقع:**

الفقر المدقع هو الحالة التي لا يستطيع الفرد فيها بواسطة دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الغذائية، المتمثلة في عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة والمقدر بـ 2200 حريرة/يوم للفرد العادي. (كركوش، 2019، ص 80)

3- الفقر في الجزائر:

في احدى الدراسات للمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية حول معيشة السكان وقياس الفقر في الجزائر والتي أجرية في الفترة ما بين 2004-2006 تشير إلى تراجع نسبة الفقر إلى 5.7% مقارنة مع النسبة المسجلة عشر سنوات ماضية التي بلغت أقصى معدل سنة 2005 بـ 22% وانخفضت إلى 17% سنة 1999 ثم إلى 11.1% سنة 2005 وهذه الدراسة شملت عينة من 5080 أسرة جزائرية موزعة على 43 ولاية. (مهلل، 2022، ص 116)

الجدول رقم 01: نسبة الفقر حسب بعض ولايات الوطن

الولاية	النسبة %
تيارت	36% الأكثر فقرا
تسمسيلت، أدرار، غليزان	36% أقل تدهورا من ولاية تيارت
وهران، تيبازة، المدية، تلمسان	5%
الطارف	4% أغنى ولايات الوطن

المصدر: واقع الفقر في الجزائر والعالم العربي : قراءة في بعض المؤشرات على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/3/3/85730 تاريخ الاطلاع 2023/10/22.

من خلال معطيات الجدول رقم 01 والذي يبين نسبة الفقر حسب بعض ولايات الوطن نلاحظ أن ولاية تيارت تعتبر اكثر الولايات التي تنتشر بها ظاهرة الفقر وذلك لتدهور المستوى المعيشي للأسر وتتدني الوضعية الاجتماعية والصحية حيث سجلت نسبة 36% من الأسر فقيرة، ليلي ولاية تيارت ولايتي تسمسيلت وأدرار بنفس النسبة ولاكن أقل تضررا من ولاية تيارت وتنخفض نسبة انتشار الفقر بشكل كبير في ولايات وهران، تيبازة، المدية، وتلمسان إلى 5% نظرا لتحسن المستوى المعيشي بهته الولايات وتوفر رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي لائق مقارنة بباقي الولايات لتأتي أقل نسبة في ولاية الطارف بنسبة تقدر بـ 4% كأغنى ولاية في الجزائر في هاته الفترة.

الجدول رقم 02: تطور معدلات الفقر خلال الفترة 1995-2013

السنة	1995	2002	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر %	22	15	11.1	9.8	6.2	5.55	5.20	5.03

المصدر: واقع الفقر في الجزائر والعالم العربي : قراءة في بعض المؤشرات على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/3/3/85730 تاريخ الاطلاع 2023/10/22.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدلات الفقر في الجزائر حيث سجل سنة 1995 نسبة قدرها 22 % ليصل إلى 15% سنة 2002 ليواصل في الانخفاض ويصل إلى 6.2 % سنة 2010 ليستمر بوتيرة منخفضة ويسجل سنة 2013 نسبة قدرها 5.03 %، وهذا ناجم عن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في هاته الفترة والذي لا يعكس الواقع اذ نلاحظ أن اغلب المجتمع الجزائري يعاني من قلة الدخل وتركز الثروة عند الأقلية وهذا من شأنه أن يؤثر وبشكل سلبي عن جودة الحياة داخل الوسط الحضري.

3-1- أسباب تفشي الفقر في الجزائر:

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر والتي أثرت بشكل سلبي على جودة الحياة داخل الوسط الحضري نوجز أهمها فيما يلي:

- **حجم الأسرة:** ان كبر حجم الأسرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة وبالتالي زيادة نفقات الأسرة التي تعجز عن سدادها وينتج عنها الفقر، اذ أن 27.9**%** من الأسر يعيلها رب أسرة متقاعد، و 16.70 من الأسر يعيلها رب أسرة ذو معاش، و 14.52% من الأسر يعيلها رب أسرة ذو معاش في حين 10.76% من الأسر يعيلها رب أسرة ذو معاش سوي، هذا وينفق المواطن الجزائري 58% من مدخوله على المواد الغذائية في حين تخصص 41% من المدخول على باقي النفقات السكن والنقل والصحة.
- **التضخم:** هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقود، الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، فالتضخم يزيد من أعباء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين ويزيد من تفاقم شدة الفقر حيث بلغت نسبة التضخم في الجزائر في بداية التسعينيات أكثر من 17%.

❖**برامج التعديل الهيكلي:** ان تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الناتج عن تغيير طبيعة دور الدولة أدي إلى تسريح ما يقارب 500000 عامل سنة 1995، وغلق أكثر من 503 مؤسسة تظم 96000 عامل، جيث بدأت البطالة تتفشى التي تساهم بشكل كبير في تفاقم ظاهرة الفقر.

❖**الأزمة الأمنية:** عانت الجزائر من أزمة أمنية أكلت الأخضر واليابس وساهمت في تفشي الفقر وسط المجتمع الجزائري تعود جذورها إلى أحداث أكتوبر 1988 التي كانت بداية للعشرية السوداء.

❖**الفساد والبيروقراطية:** تساهم البيروقراطية في تعطيل عجلة التنمية التي بدورها تضر بمصالح الوطن والمواطن حيث صنف مؤشر تصنيف الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 الجزائر في المركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير وهذا يؤكد على أن الجزائر ضمن أثر البلدان فسادا في العالم، فالفساد يؤثر على الفقراء بشكل غير مباشر ويعرقل النمو الاقتصادي ويكرس عدم المساوات في توزيع الإنفاق العام.(حاجي، 2014، ص ص 136-137)

أ- الوضعية الصحية للأفراد: إن الزيادة أو النقصان في معدل أمل الحياة تتأثر بشكل كبير بـ نسبة وفيات الأطفال والأمهات والمسنين، وأكدت الدراسات أن قدرة الفقراء للوصول إلى الخدمات الصحية الكافية تتقلص باستمرار وذلك راجع إلى ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية (السل والربو...) وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات.

ب- انتشار ظاهرة سوء التغذية: إن انخفاض القدرة الشرائية ينتج عنه سوء التغذية، حيث يؤدي سوء التغذية إلى عدم أخذ ما يكفي من الطاقة الحرارية فيسبب مشكلة كبيرة؛ إذ يؤدي إلى تخلف النمو وإلى ولادة أطفال معرضين لمخاطر كبيرة والتي تعرضهم للوفاة.

ج- الأمية: للفقر علاقة متينة بالبطالة، فإن توفير فرص التعليم والتكوين وكذلك مدة التمدرس تعد عوامل كفيلة لتسهيل الاندماج المهني مما يعطي للمنظومة التربوية دورا رئيسيا في مكافحة الفقر والبطالة، بحيث يزيد الفقر من معدلات الأمية بسبب قلة الإمكانيات التي لا تمكن الأولياء من التكفل بالمصاريف المترتبة عن الدراسة وما يتعلق بها.

د- ظروف السكن: إن ارتفاع أسعار السكنات زاد من أسباب تفاقم أزمتها مما يؤدي إلى ظهور السكنات الفوضوية

والموازية (البناءات القصديرية أو المساكن غير الصحية) على نطاق واسع في المدن و هذا بسبب عدم القدرة لدى الأوساط الفقيرة على توفير المال اللازم الذي يسمح لها بحيازة مسكن لائق.

هـ- تفكك البنية الاجتماعية الأسرية: تعرف الجزائر تفكك في بنيتها الاجتماعية و الأسرية بسبب ارتفاع معدلات الطلاق و تنامي مختلف مكونات الأسر الفقيرة أطفالا، شيوخا و شبابا، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة العنف الأسري الناتج عن الفاقة و الحاجة.

و- انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال: يقدر عدد الأطفال الذين يشتغلون في الجزائر ب 1.8 مليون طفل بينهم 1.3 يتراوح عمرهم بين 6-13 سنة من ضمنهم 56 % من الإناث، 28 % لا يتعدى سنهم 15 سنة كما أن 10.4% أيتام فقدوا سواء الأب أو الأم، فيما 25.1 % منهم في المناطق الريفية.

يعتبر الفقر العامل الرئيسي الذي يحتم على الآباء إرسال أبنائهم إلى سوق العمل، حيث لا يوفر أرباب العمل الظروف الصحية المناسبة لهاته الفئة الهشة اذ غالبا ما تكون أعمال شاقة لا تتوفر فيها الشروط والمقومات الإنسانية المطلوبة. (بن دراوة، 2009، ص ص 125-126)

ثالثا الاكتظاظ السكاني:

عرفت الجزائر نمو ديمغرافيا كبيرا منذ الاستقلال أين كان عدد السكان 10.236 مليون نسمة سنة 1962 ليصل إلى 12 مليون نسمة سنة 1966 ليتضاعف هذا العدد بعد عشرين سنة فقط ويصل إلى 23.038 مليون نسمة ليستمر في الارتفاع ويسجل 34.08 مليون نسمة في سنة 2008 (حفاظ، دامس، 2022، ص 365)، هذا النمو رافقه العديد من المشاكل السوسيو ديمغرافية أثرت بشكل كبير على جودة الحياة داخل الوسط الحضري خصوصا الاكتظاظ السكاني والنزوح من الريف إلى المدينة وتركز السكان في شمال البلاد.

1- الاكتظاظ السكاني:

يشير إلى الوضعية الديمغرافية التي تكون فيها الكثافة السكانية عالية وهي تدل على تقلص المساحة المتوفرة لكل فرد، ويعرفه (أحمد بدوي) بأنه وجود عدد كبير من الأفراد في حيز لا يستوعبهم بسبب وجود أعداد منهم تزيد عن حجم الفراغ الملائم أو بسبب وجود أشياء تشغل جزءاً من الحيز مما يقلل من حجم الفراغ المطلوب، ويرى الدكتور(أحمد علي إسماعيل) أنه الحالة التي تحدث عندما يتزايد السكان بمعدلات أسرع من الموارد ويمكن أن يحدث ذلك نتيجة زيادة السكان أو لنقص الموارد أو نقص في الطلب على العمل أو بمعنى آخر يحدث عندما لا يكون هناك توازن في النمو بين السكان والموارد. (حسين خليل، 2017، ص 405)

الاكتظاظ بهذا المعنى يعني تركز مجموعة سكانية على مساحة محدودة لا تسعهم ذلك لتوفرها على مجموعة من العوامل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الطبيعية أو الأمنية التي تجعل السكان يتركزون فيها بشكل كبير مما يولد ضغطا على الموارد في هاته المنطقة ويقلل من فرص الساكنة للاستفادة منها.

2- الكثافة السكانية:

تعتبر من بين أكثر مقاييس الكثافة استخداما وأسهلها حسابا وترتكز على ان السكان يتوزعون بالتساوي على مساحة الدولة أو المنطقة، على الرغم من عدم صحة هذا المقياس في أغلب الحالات مثلا لحساب الكثافة السكانية في المملكة العربية السعودية تحسب لإجمالي مساحة المملكة كاملة رغم خولها من السكان وتركز السكان في مناطق معينة، وتحسب الكثافة بقسمة السكان في منطقة معينة أو دولة ما أو حي سكني على مساحة المنطقة أو الدولة أو الحي. (محمد الخريف، 2010، ص144)

3- الكثافة السكانية في الجزائر:

يتركز السكان في الجزائر عموما في شمال البلاد وبالأخص في "الشريط الساحلي" الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط والذي يبلغ عرضه من الشرق إلى الغرب ما بين 50 إلى 100 كيلومتر، والذي تبلغ مساحته 45000 كلم^2 (1.9% من مساحة البلاد) يكتظ فيه أكثر من 36% من السكان الجزائريين

بمعدل كثافة قدره (174 نسمة/كلم^2)، وتحتوي هذه المنطقة على أخصب الأراضي الزراعية، والبنية التحتية للنقل والاتصالات، فضلا عن جميع المرافق اللازمة للنشاط الصناعي.

أما المنطقة الثانية والتي تسمى "التل والسهوب" فتقع بين سلاسل جبال الأطلس التلي شمالا والأطلس الصحراوي جنوباً وتضم سهول قسنطينة المرتفعة ومناطق السهوب غرباً تبلغ مساحتها 255000 كيلومتر مربع، وتمثل 10.7% من المساحة ، ويسكنها ما يقرب من 53% من مجموع السكان، أي بمتوسط كثافة 70.6 نسمة/كم^2، وهي منطقة لتربية الأغنام وتربية الحبوب لكنها استفادت من الاستثمارات الصناعية العالية منذ الاستقلال.

المنطقة الثالثة "الجنوب"؛ هي مساحة صحراوية شاسعة وقاحلة تبلغ مساحتها 2 مليون كيلومتر مربع تمثل أكثر من 87% من إجمالي الإقليم، وهي ذات كثافة سكانية منخفضة ويمثل سكانها البالغ عددهم 3.7 مليون نسمة في عام 2008، 10.9% فقط من إجمالي السكان. الكثافة السكانية منخفضة جدا بها أي 1.8 نسمة/كم^2.

ومع ذلك، فإن التناقضات قوية للغاية بين المناطق الفارغة في عدة أجزاء من الصحراء والمناطق المكتظة بالسكان في الشمال، بحيث يجب أن يؤخذ معنى هذه الكثافات المتوسطة بحذر شديد في الواقع، يعيش تسعة من كل عشرة جزائريين في شمال البلاد (من الساحل إلى الحد الشمالي للأطلس الصحراوي) على ما يزيد قليلاً عن عُشر مساحة البلاد (12.6%)، وعلى العكس من ذلك، يعيش عشر السكان فقط في أكثر من مليوني كيلومتر مربع، أو 87% من المساحة الإجمالية، وهذا ما يؤثر بشكل كبير على جودة الحياة الحضرية في المناطق الشمالية التي تعاني من ضغط ديمغرافي كبير هذا الضغط يساهم في تفاقم المشكلات السوسيو ديمغرافية كانتشار الفقر و العنف والجريمة بمختلف أشكالها كما يساهم في ظهور الأحياء العشوائية والمنازل القصديرية كل هذا يؤدي إلى عدم رضا المواطن بالحياة داخل هاته المدن المزدحمة ويقلل من تحسين وتنمية الوسط الحضري.(Armature urbaine, 2008, p 9)

الجدول رقم 03: توزيع السكان حسب المجموعات الجغرافية الكبرى في الجزائر.

المساحة	المساحة التقريبية بالكيلومتر مربع	السكان بالألاف			الكثافة السكانية نسمة/كلم^2		متوسط معدل النمو السنوي	
		1987	1998	2008	1987	1998	2008	1998 / 1987	2008 / 1998
الشريط	45000	8904	1100	1234	197,	244,	274	1,9	1,17

الساحلي					2			4	8
	%1.9	38.6 %	37.8 %	36.2 %					
التل والسهوب	255000	12145	15300	18010	1,67	2,08	70,6	60	47,6
	%10.7	52.7 %	52.6 %	52.9 %					
الجزء الداخلي الشمالي من الساحل عند الحد الشمالي من الأطلس الصحراوي	300000	21049	26300	30352	1,46	2	101,2	87,7	70,1
	%12.6	91.3 %	90.3 %	89.1 %					
الجنوب	2081000	2002	2801	3728	2,94	3,04	1,8	1,35	0,96
	%87.4	%8.7	%9.6	10.9 %					
الجزائر	2381000	23051	29113	34080	1,61	2,1	14,3	12,2	9,7
	%100	%100	%100	%100					

Source: office national de statistique, Armature urbaine (2008), p 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم السكان عرف تزايدا في كل المناطق بين التعدادات الثلاثة باختلاف حجم الزيادة في كل منطقة جغرافية، حيث سجلت المنطقة الساحلية زيادة قدرها 2.1 مليون نسمة بين 1987 و1998 مقابل 1.34 مليون فقط بين 1998 و2008، وشهدت منطقة "التل والسهوب" تباينات بلغت 3.16 ثم 2.7 مليون خلال نفس الفترة وفي نفس الفترات الزمنية، سجلت منطقة الجنوب فقط 801.000 و927.000 ساكن إضافي.

لدى البلديات الحالية بشكل عام مساحات صغيرة في الشريط الساحلي تصبح أكبر عندما ننزل إلى التل والسهوب، وفي الجنوب تكون مماثلة لحجم بعض الدوائر والولايات الساحلية في بعض الأحيان في الواقع

يبلغ متوسط حجم البلديات 80 كلم^2 مربعا في الشريط الساحلي، و300 كلم^2 في التل والسهوب و11300 كلم^2 في الجنوب، لكن السكان الذين تضمهم يتبعون الظاهرة المعاكسة وبالتالي فإن الفضاء الجزائري يتميز بمؤشر تركز سكاني مرتفع للغاية؛ ويتركز ما يقرب من 90٪ من السكان في 12٪ من الجزء الشمالي من الوطن وعلى الرغم من انخفاضه قليلا، إلا أن هذا التركيز لا يزال مرتفعاً للغاية فقد ارتفع متوسط الكثافة السكانية من 9.7 نسمة/كم^2 في عام 1987 إلى 12.2 نسمة/كم^2 في عام 1998، ووصل إلى 14.3 نسمة/كم^2 في تعداد عام 2008.

ويظهر متوسط معدلات النمو السنوي المحسوب حسب المنطقة أن عدد السكان في المنطقة الساحلية ينمو بسرعة أقل من المتوسط الوطني للزيادة الطبيعية وأن هذا الاتجاه يتسارع، حيث سجلت منطقة التل والسهوب متوسط معدلات نمو سنوية تساوي تقريبًا معدلات النمو الطبيعي خلال الفترتين قيد النظر، وتشهد المنطقة الجنوبية أعلى متوسطات معدلات النمو السكاني والتي تبلغ في حدود 3%، في حين تبلغ معدلات الزيادة الطبيعية بالجزائر 2.1% بين 1987 و1998 و1.61% بين 1998 و2008.

4- النمو الحضري في الجزائر:

يعتبر النمو الحضري من بين أهم المتغيرات التي تمس البناء الاجتماعي اليوم ويعتبر من بين أهم المعايير المساهمة في تحسين جودة الحياة داخل الوسط الحضري ذلك لما يترتب عليه من تأثيرات على المجتمع والأفراد، ففي الجزائر كان للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأثر الكبير في الدفع بالسكان للنزوح من الريف إلى المدن بأعداد ضخمة أدت إلى تكوين ضغط كبير على التجمعات الحضرية والذي بدوره انجر عنه جملة من المشاكل أرقت السكان قللت من الرضى العام على الحياة داخل الوسط الحضري.

الجدول رقم 04: تطور عدد السكان في الريف والحضر عبر مختلف التعدادات الوطنية.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2010	2011	2012	2013
نسبة سكان الحضر بـ %	31.4	40	49.7	58.3	65.22	68	68	69	70
نسبة سكان الريف بـ %	68.6	60	50.3	41.7	34.78	32	32	31	30

المصدر: النمو الحضري السريع في الجزائر والمشكلات الاجتماعية المترتبة عنه على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/320/8/2/84407 تاريخ الاطلاع 2023/10/20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة سكان الحضر ازدادت وبشكل كبير من 1966 إلى 2013 من 31.6% إلى 70% والعكس بالنسبة لنسبة سكان الريف حيث انخفضت بشكل كبير من 68.6% إلى 30% وكأن الجدول تم عكسه تقريبا نفس النسب سنة 1966 وسنة 2013 ولكن بالعكس وهذا لان المجتمع الجزائري عرف موجات نزوح كبيرة جدا بعد الاستقلال وذلك لتوفر التجمعات الحضرية على عوامل الجذب، وصعوبة الظروف الطبيعية والجفاف الذي اثر كثيرا على الزراعة التي تعتبر النشاط

الرئيسي للسكان في الأرياف، هاته الهجرة من الريف إلى المدينة أثرت على البناء العام للمجتمع وعلى القيم السائدة داخله الذي بدوره يؤثر بشكل سلبي على الحياة داخل الوسط الحضري الذي يصبح فيه نوع من الصراع بين سكان المدن والسكان النازحين المنافسين لهم في مختلف المجالات، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار العنف والجريمة وتفشي البطالة داخل هاته المدن ويزيد من حجم الاكتظاظ السكاني في الوسط الحضري الذي بدوره ينغص معيشة المواطن ويقلل من جودة الحياة الحضرية.

5-الأثار الاجتماعية الناجمة عن النمو الحضري السريع:

لاشك أن للتوسع الحضري الكبير الذي شهدته الجزائر منذ الاستقلال جملة من الآثار الاجتماعية السلبية التي أرقت وتؤرق معيشة المواطن داخل الوسط الحضري نظرا لما يرافق النزوح من الريف إلى المدينة من اختلالات نوجزها فيما يلي:

- **تمزق النسيج الأسري:** النمو الحضري أدى إلى فك الروابط الأسرية داخل المجتمع الجزائري ذلك لان الوسط الحضري الذي خلفه المستعمر يتسم بمساكن مصممة على الطراز الغربي الذي يدعم الاستقلالية والفردية، فهو غير قادر على استيعاب العائلات الممتدة الكثيرة العدد تحت نفس السقف، مما يؤدي تفريق أفراد العائلة الواحدة في أنحاء مختلفة من المدينة، مما يؤدي إلى غياب تلك الروابط التي كانت موجودة ضمن العائلة الممتدة كالتضامن والتآزر والتكافل الاجتماعي وينمي النزعة الفردية بين أفراد الأسرة الواحدة.
- **ظهور الأحياء الفوضية:** أدت حركت التحضر الكبير إلى انتشار الأحياء العشوائية على تخوم المدن التي تفتقر إلى أدنى معايير الحياة الكريمة، حيث انتشر العنف والجريمة وممارسة الدعارة داخل هاته الأحياء، كما أنها ساهمة في نشر التطرف و التعصب إبان فترة التسعينيات وهو ما يعكسه التحاق عدد كبير من سكان هاته الأحياء بالجماعات المسلحة، وذلك لرفضهم نوعية الحياة التي كانوا يعيشونها التي تؤدي إلى حدوث اضطرابات داخل المجتمع حيث أصبح نوع من الصراع بين سكان الأحياء المخططة والأحياء العشوائية لعدم تقبل سكان الأحياء المخططة لهم هذا كله يؤدي إلى عدم رضا عام على الحياة الحضرية.
- **بروز ظاهرة تريف المدن:** أنشأت عملية الهجرة من الريف إلى المدينة مجتمعا جديد أصله من الريف لكنه توطن في المدينة بطريقته الخاصة وفقا لما يتطلبه واقعه وللإرث الثقافي الأصلي، كما أدت ظاهرة النزوح إلى بروز فئات اجتماعية جديدة فرضت نسقها في المجتمع، وهو ما يطلق عليه تريف المدن، يقول عشراتي سليمان:

" أننا في مرحلة ما قبل المدينة وما بعد البداوة، فلسنا بدوا صرحاء ولسنا حضريين صميمين، ولكننا في منزلة بين المنزلتين)، ونتيجة لهذا أصبحت المدينة الجزائرية تعاني من:

- **أناها ليست متمدنة:** بحكم قلة فئة السكان الأصليين مقارنة بالسكان النازحين من الأرياف.
- **أنها ليست بعد حضرية:** فقدان المدينة للهوية المتمدنة لا يتوافق واكتساب هوية جديدة، ليست متمدنة ولكن حضرية، هذه المرحلة الانتقالية لا ترجح الكفة إلى إحدى الحالتين، وهي حالة تميز المجتمع الجزائري في مجمله.

- **أنها في طريق التحضر:** الفرق في تطور معدل التحضر بين 1962 و 1994 هو 32% (56%-24%=32%) هذا يدل أن أغلب سكان الوسط الحضري مصدؤهم من الريف كل هذا يدل على أن الوسط الحضري في الجزائر لا يوفر الشروط الضرورية المناسبة لتكون الحياة فيه ذات جودة عالية ويحقق فيها السكان مستويات الرفاهية المطلوب توفرها في الأوساط الحضرية.(تريكي، 2017، 419- 420)

خاتمة :

لقد كان للمحيط العمراني الحضري المدني حصة الأسد في التأثر السلبي على المستوى العالمي فقد أصبحت المدن تعاني إلى حد الاختناق خاصة الدول المتخلفة لتمركز وتكدس رهيب للسكان فيها هذا التكدس تجاوز إمكانيتها و طاقتها الاستيعابية نتج عنه سوء في جودة الحياة داخل هذه المدن من خلال انتشار العديد من المشكلات الاجتماعية والديمقراطية والأمنية ووصول الحياة الحضرية إلى حالة يرثى لها لا تصلح معها المعيشة الحضرية المقبولة لإنسان المدينة لمعاناته في مختلف جوانب هذا المحيط الحضري الذي افرز لنا واقعا اجتماعيا توثر فيه بشكل كبير ظواهر اجتماعية سالبة كالبطالة والجريمة والعنف وكذا ظواهر ديمغرافية أصبحت ميزة المدن الحالية خاصة المدينة الجزائرية التي تعاني اكتظاظا سكانيا رهيبا و كثافة سكانية عالية انتجا العديد من المشكلات على مستوى المدن، كالأحياء الفوضوية 'ترييف المدن ' اكتظاظ المساكن (نسبة إشغال المساكن مرتفعة جدا و غياب التهيئة العمرانية، صعوبة تسيير الرجال الحضري من خلال انتشار كما قلنا سابقا الأحياء السكنية الفوضوية التي شوهت النسيج الكلي للمدينة فالحديث عن المشكلات السوسيو ديموغرافية داخل المدينة يقودنا لتأكيد ان هذه السلبية مست جودة الحياة الحضرية في كل المجالات والمؤتمرات سواء الاجتماعية أو الديمغرافية التي تتمحور حولها هذه الورقة البحثية توكد التأثر الكبير لجودة الحياة داخل المدينة من خلال معدلات البطالة المرتفعة و حجم الأسرة الكبير، الطلب المتزايد على الخدمات ما يوثر بدوره على الحياة الحضرية نتيجة الاكتظاظ السكاني المرتفع.

فمن خلال المؤشرات السابقة التي تعتبر احد الأليات المهمة لقياس مدى جودة الحياة الحضرية في مستوياتها المتعددة نوكد ان جودة الحياة تأثرت بشكل كبير بسبب المشكلات السوسيو ديمغرافية المذكورة سابقا.

قائمة المراجع:

- حسان تريكي، (2017)، النمو الحضري السريع في الجزائر والمشكلات الاجتماعية المترتبة عنه، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، ص ص 419-420.
- طارق عبد الرؤوف عامر (2015)، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الأولى، بيروت: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- نادية بن دراوة،(2009)، **قياس الفقر ومكافحتة**، رسالة ماجستير، جامعة وهران: الجزائر.
- سعيد ناصف (2006)، علم الاجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات، الطبعة الأولى، مصر: دار الكتب والوثائق القديمة.
- رشود بن محمد الخريف (2010)، معجم المصطلحات السكانية و التنموية، الطبعة الأولى، الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية، ص.26.
- غربي صباح (2020)، المشكلات الاجتماعية ،الجزائر: دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع.
- فؤاد بن غضبان (2015)، جودة الحياة بالتجمعات الحضرية تشخيص مؤشرات التقسيم ، الطبعة الأولى، عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
- عبد المالك مهلل، (2022)، واقع الفقر في الجزائر والعالم العربي : قراءة في بعض المؤشرات، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 02، ص 116.
- فطيمة حاجي، (2014)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر.

- فريد دامس، الطاهر حفاظ، (2022)، الدينامية السكانية في الجزائر آفاق 2050 وأهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 08، العدد 01، ص 365.
- فتيحة كركوش، (2019)، قراءة اقتصادية واجتماعية في أشكال الفقر وأبعاده بالمجتمع الجزائري، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 02، العدد 05، ص 80.
- فضيلة تواتي، (2021)، المقاربات النظرية لظاهرة الفقر أسبابه، مشاكله، وقياسه، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، ص ص 334-335.